و . م . ع . ع . د . 43 / 1
القسم الثاني / الملحق 2

البنـــد الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

ملاحق القسم الثاني :

■ **الملحق رقم (2) :**

التقرير السنوى لمتابعة التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل

مؤتمر العمل العربي

الـــدورة 43

القاهرة ، 10 - 17 إبريل / نيسان 2016

تقـــديـــم :

أولا: استمراراً للجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين البلدان العربية في مختلف مجالات وقضايا العمل والعمال مع التأكيد على ضرورة وضع التشغيل في صدارة ، أولويات التنمية ومحاربة الفقر والحد من البطالة.

وتنفيذاً لقرارات القمم التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثة (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011، الرياض 2013)، وبوجه خاص اعتماد الفترة 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل ، وتكليف المنظمة بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه.

ثانياً: وفى إطار متابعة القرار رقم (1557) الصادر عن الدورة (42) لمؤتمر العمل العربي بشأن العقد العربي للتشغيل والذى جاء فيه ضمن أمور أخرى ما يلي:

"الفقرة (4) " دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال)، لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوي حول مراحل التقدم في انجاز العقد العربي للتشغيل، ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بهذا الشأن".

" الفقرة (9)" تكليف منظمة العمل العربية بالاستمرار في متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد".

ثالثا: وجه السيد / المدير العام خطاباً لأطراف الإنتاج الثلاثة تحت الأرقام ((ت.ب/ 683)- حكومات)، ((ت.ب/684)- أصحاب أعمال)، ((ت.ب/685)- عمال) بتاريخ 2015/7/5، لتضمين خطط عملهم التشغيلية ، البرنامج التنفيذي للعقد العربي للتشغيل وموافاة المنظمة بالتقرير السنوي للمتابعة بشأن الأنشطة والإجراءات المتخذة للتقدم في إنجاز متطلبات العقد .

رابعا : تلقى مكتب العمل العربي ردود وزارات العمل في الدول العربية الآتية: **(الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمُان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية) .**

خامسا : الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بما يلي :

1- أخذ العلم بالتقرير

2- دعم جهود منظمة العمل العربية للعمل في متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل.

3- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادها طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين (2010) .

4- حث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالا لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم " 1401 "(عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009).

5- تقديم الشكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربي للتشغيل وخاصة الجهات التي وافت مكتب العمل العربي بردودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهى : **(الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، سلطنة عمُان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية).**

6- توجيه الشكر والتقدير للدول والمنظمات التي أكدت في تقريرها على اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، وهى: **(المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين ، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمُان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة عمُان).**

7- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت في تقريرها اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهى: **(المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، سلطنة عمُان، دولة فلسطين، الجمهورية اليمنية).**

8- استمرار منظمة العمل العربية فى متابعة التقدم المحرز في انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.

فـايـز علي المطيرى

المدير العام

منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربى

التقرير السنوى السادس

حـــــول

"التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل"

من واقع الردود التى وصلت

حتى إعداد هذا التقرير

من أطراف الانتاج الثلاثة

التقرير السنوى السادس حول

"التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل"

من واقع الردود التي وصلت حتى إعداد هذا التقرير

من أطراف الإنتاج الثلاثة

تم إعداد هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية (الكويت، يناير/ كانون الثاني 2009) المتعلق بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية واعتماد الفترة (2010- 2020) عقدا عربياً للتشغيل، وكذلك لمتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1417) الصادر عن الدورة السابعة والثلاثين (المنامة / مملكة البحرين مارس/ آذار 2010) والذي جاء فيه " دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة لتقديم تقرير سنوي لمنظمة العمل العربية حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل يساعد في إعداد تقرير تقدمه منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

**** أولاً : ردود وزارات العمل فى الدول العربية :**

(1) وزارة الشئون الاجتماعية / الجمهورية التونسية :

- **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 :**

- توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل:

* موقع وزارة التكوين المهني.
* موقع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.
* موقع الوكالة التونسية للتكوين المهني
* فضاء التشغيل الدولي، (على موقع واب الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل).
* تونيزي كومبتونس (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال).

كما تم انجاز بنك معطيات وطني حول التشغيل والمهارات، من طرف المرصد الوطني للتشغيل والمهارات، يعتمد على تجميع ودمج المعطيات المتعلقة بطالب الشغل لدى جميع الهياكل الوطنية المتدخلة في سوق الشغل يهدف إلى:

1- توفير مؤشرات دقيقة شاملة حول تطورات سوق العمل.
2- رسم المسار المهني لطالبي الشغل.
3- مزيد التحكم في توجيه السياسات النشيطة للتشغيل.

- تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل:
  * أنجز المرصد الوطني للتشغيل والمهارات العديد من الدراسات.

- **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف نبين ما يلي :**

- يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة عام 2014 على المستوى الوطني 15.0 % ، بين الذكور 12.5 %، وبين الإناث 21.1 % .
- تصنيف العمالة بين النشطين اقتصاديا: العمالة الوطنية 99%، أما العمالة العربية 0.3% والعمالة الأجنبية 0.7% (يتوفر لدى وزارة التكوين المهني والتشغيل منظومة معلوماتية تمكن من إحصاء التدفقات السنوية للأجانب المتحصلين على تراخيص العمل وتمكن من تقريب الخدمات من طالب الخدمة).
- نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور 71.4% ، وبين الإناث 28.6%.
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في الثلاثي الثاني لسنة 2015: في المناطق الحضرية تقدر بـ15.7% ، وفي المناطق الريفية تقدر بـ 13.9% (توزع نسبة البطالة في تونس حسب الولايات "24 ولاية").
- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: حيث تمت إعادة هيكلة برامج إدماج طالبي الشغل في الحياة النشيطة، وتم وضع إستراتيجية وطنية للشغل، وتم وضع خطة إصلاح منظومة التكوين المهني.
- نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشيطين اقتصاديا: العمالة الوطنية تقدر بـ 15.0%.

- **الهدف الثالث : تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

- توافر خطط لزيادة الإنتاجية : حيث تم وضع آليات تؤمن التكوين المستمر للشغالين وتمكنهم من تطوير كفاياتهم المهنية لمواكبة تطور تقنيات وأساليب الإنتاج والرفع من الإنتاجية وتتمثل هذه الآليات في:
  * آلية التسبقة على الأداء على التكوين المهني.
  * آلية حقوق السحب.
  * آلية تمويل مصاريف التكوين المرتبطة بالاستثمارات التكنولوجية.

- **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :**

- لم يتم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن.
- توافر مكاتب التشغيل الحكومية:

* مكتب الهجرة واليد العاملة الأجنبية بوزارة التكوين المهني والتشغيل.
* الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل:
* إدارة التوظيف بالخارج.
* مكتبان حكوميان: مكتب بقطر، ومكتب بالسعودية.

الوكالة التونسية للتعاون الفني.

- توافر مكاتب تشغيل في القطاع الخاص (إصدار إطار قانوني للمكاتب الخاصة للتوظيف بالخارج).
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- توافر خدمات تشغيل الكترونية، حيث تم تطوير تطبيقه على موقع واب الوكالة الوطنية للتشغيل.

- **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**

- جاري اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني: حيث يتم إصلاح منظومة التكوين المهني.
- نسبة الملتحقين بالتدريب التكوين المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2013، تقدر بـ (9.3%).
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني: حيث تم إعداد خطة وطنية لإصلاح منظومة التكوين المهني تساهم في تنمية الموارد البشرية من خلال تحسين جودة التكوين والرفع من نسبة الملتحقين بالتدريب المهني. وتتكون هذه الخطة من مجموعة من المشاريع من أهمها:

* وضع منظومة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه المهني.
* تنظيم وتفعيل المعايير داخل المنظومة الوطنية للتكوين المهني.
* تحسين نظرة المجتمع للتكوين المهني واعتباره مسلك نجاح.
* إحداث وتفعيل استراتيجية الاتصال حول التكوين المهني.

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتكوين المهني والتقني والتعليم العالي: تم خلال سنة 2015، إحداث لجنة تفكير ومتابعة ثلاثية تجمع وزارات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي بغاية وضع معايير بين النظم الثلاث وتفعيلها، هذا ويعتبر وضع منظومة وطنية

للتكوين المهني مترابطة مع التربية والتعليم العالي تفتح مجال التعلم مدى الحياة إحدى أهم أهداف إستراتيجية التكوين المهني.

- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية: حيث يتم إضافة مواد خاصة بالتربية المهنية والتكنولوجية في السنة الثامنة والتاسعة من التعليم الأساسي، ويتوفر في جهاز التربية الوطنية مسلك تربوي يسمى "مدارس المهن" مفتوحة لقبول تلاميذ السنة السادسة ابتدائي الذين لم يتسنى لهم متابعة التعليم الأساسي ليتابعوا دروسا في مجالات مهنية بغاية إعدادهم للالتحاق بمراكز التكوين المهني.

* * * *

(2) وزارة العمل / المملكة العربية السعودية:

- **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- يشير التقرير إلى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- كما تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

- **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :**

- أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني عام 2014 تقدر بـ (11.7%) بين الذكور تقدر بـ (5.9%)، وبين الإناث تقدر بـ (32.8).
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصاديا: العمالة الوطنية (4.926.184)، والعمالة العربية (2.537.156)، والعمالة الأجنبية (3.604.333).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس): تقدر بين الذكور (64.9%)، وبين الإناث (17.6%).
- توافر خطط مرحلية وإستراتيجية للحد من البطالة: (تنفيذ إستراتيجية التوظيف السعودية).
- توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولا ثم لصالح العمالة العربية ثانيا.
- توافر إستراتيجية وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

- **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية ":**

- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي.
- توافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.

- جاري توافر خدمات التشغيل الالكتروني.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

- **الهدف الخامس: رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**

- لم يتم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني.
- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتعليم في عام 2014، تقدر بـ (10.2%).
- نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتعليم عام 2014، تقدر بـ (17%).
- نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014، (0.2%).
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني:
- يجري العمل على تنفيذ خطة آفاق حددت أن يكون 38% بالنسبة للتدريب التقني من خريجي الثانوية العامة، وأن تكون نسبة القبول في الجامعات (لمرحلتي البكالوريوس والدبلوم) 58% من خريجي الثانوية العامة.
- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي: حيث يوجد تنسيق تام بين المجلسين المختصين، (الإطار الوطني للمؤهلات/ 2016).
- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية (الثانوية).

******

(3) وزارة العمل والإصلاح الإداري / جمهورية السودان :

- **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 :**

- لم يتم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- يشير التقرير إلى عدم توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- كما آشار التقرير إلى أنه تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

- **الهدف الثانى : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :**

- أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني عام 2014 تقدر بـ (19.9%) بين الذكور وبين الإناث.

- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصاديا: العمالة الوطنية (8.189.171)مليون ، والعمالة العربية (98.150)، والعمالة الأجنبية (4287).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس): تقدر بين الذكور (70.0%)، وبين الإناث (28.9%).
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2014، تقدر في المناطق الحضرية بـ (22.9%)، والمناطق الريفية بـ (16.0).
- جاري توافر خطط مرحلية وإستراتيجية للحد من البطالة.
- جارى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولا ثم لصالح العمالة العربية ثانيا.
- يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصاديا: العمالة الوطنية تقدر بنسبة (19.9%).
- جارى توافر إستراتيجية وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

- **<u>الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:</u>**

- يشير التقرير إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة تقدر بـ (29.5%).
- رفع معدل النمو في الإنتاجية: يشير التقرير إلى أن نسبة الإنتاجية في عام 2014 تقدر بـ (3.5%)، ونسبة النمو في الإنتاجية تقدر بـ (5. 0-).

- **<u>الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية ":</u>**

- لم يتم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية.
- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي.
- توافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- جاري توافر خدمات التشغيل الالكتروني.

- **<u>الهدف الخامس: رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:</u>**

- جاري اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني.
- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتعليم في عام 2014: عدد الملتحقين بالتدريب المهني (2691).

- نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتعليم عام 2014 : عدد الإناث بالتدريب المهني (3800).
- بيان نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014: يوجد مركز تدريب مهني خاص بهذه الشريحة.
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني:

1. تم وضع استرتيجية للتدريب المهني.
2. تم وضع استراتيجية للتعليم التقني والتقاني.
3. تم وضع مقترح إنشاء 15 مركز تدريب مهني بالولايات لتوسيع استيعاب طلبة التدريب المهني.
4. تم وضع تصور لإنشاء عدد من الكليات التقنية والتقانية.

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي: حيث يوجد تنسيق تام بين المجلسين المختصين.
- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية (الصف الثامن).

******

(4) <u>وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / جمهورية العراق:</u>

- **<u>الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :</u>**

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- جاري توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

- **<u>الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :</u>**

- أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني عام 2012 تقدر بـ (11.9%)، بين الذكور تقدر بـ (9.9%) وبين الإناث تقدر بـ (22.6).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) لعام 2012 تقدر بـ (42.9%)، بين الذكور تقدر بـ (73.6%)، وبين الإناث (13.5%).
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2012، تقدر في المناطق الحضرية بـ (13.3%)، والمناطق الريفية بـ (8.4%).

- جاري توافر خطط مرحلية وإستراتيجية للحد من البطالة.
- جارى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولا ثم لصالح العمالة العربية ثانيا.
- توافر إستراتيجية وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

- **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية ":**

- تم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية.
- الإجراءات المتخذة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق بشأن التصنيف العربي المعياري للمهن (2008) :

أولاً: استخدام التصنيف العربي المعياري للمهن كمرجعية في عدد من البرامج والمشاريع التي تضمنها إستراتيجية مؤسسات التدريب والتعليم المهني والتقني وكما يلي:

1. إعداد معايير الكفاءة المهنية بما ينسجم مع مستويات المهارة العربية والتي وردت في التصنيف العربي المعياري للمهن (2008).
2. إعداد تصنيف وطني معياري للمهن ينسجم مع التصنيف العربي للمهن (2008).
3. تحديد مستويات المهارة لكل مهنة أو عمل بما ينسجم مع مستويات المهارة العربية.

ثانياً: تم إعداد التصنيف العربي المعياري للمهن كمرجعية في توصيف المهن والأعمال ضمن مشروع مسح سوق العمل الذي ينفذ بالتعاون مع اليونسكو.

- **الهدف الخامس: رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**

- تم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني.
- جاري توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني.
- جاري توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي.
- جاري شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية.

******

(5) وزارة القوى العاملة / سلطنة عمُان :

- **الهدف الأول: تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية في مؤتمر العمل العربي (المنامة، مارس 2010) وعليه تم اعتماد الفترة (2010– 2020) عقدا عربيا للتشغيل.

- توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل:

1. إنشاء المركز الوطني للإحصاء والذي يتبع المجلس الأعلى للتخطيط وهو أحد مصادر المعلومات لتطوير الاقتصاد الوطني واستدامة تنميته وتوفير المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عن السلطنة لأنشطة القطاعين العام والخاص. مرسوم سلطاني رقم (2012/31).
2. إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط الذي يسعى لتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، مرسوم سلطاني رقم (30/ 2012).

- تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا التشغيل ومؤشرات العقد العربي للتشغيل: حيث قامت الوزارة بإجراء ثلاث دراسات مكتبية خلال عامي 2014/ 2015 حول المواضيع الآتية:

أ- دراسة مكتبية حول الاختصاصيين المنتهية خدماتهم في منشآت القطاع الخاص خلال الفترة من (2011- 2013)، (الأسباب والمعالجات).

ب- دراسة ميدانية حول إضرابات القوى العاملة عن العمل في منشآت القطاع الخاص (الأسباب والمعالجات).

ج- دراسة ميدانية حول توجهات الباحثين عن عمل نحو العمل في منشآت القطاع الخاص.

- **<u>الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف نبين ما يلي :</u>**

- تصنيف القوى العاملة الوطنية بين النشيطين اقتصاديا: على الرغم من جهود الوزارة المبذولة فى عام 2014 إلا أن إجمالي القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص انخفض من (224.698) مواطنا ومواطنة في عام 2013 إلى (207.261) مواطنا ومواطنة في عام 2014، أي بنسبة انخفاض مقدارها (7.8%)وجاء ذلك نتيجة التحاق الشباب بالوظائف في القطاع الحكومي والعسكري والأمني.
- كما يشير التقرير إلى ارتفاع اجمالى عدد القوى العاملة الوافدة بالسلطنة في القطاع الخاص إلى (1.645.423) عاملا وعاملة، حتى نهاية عام 2014، بزيادة مقدارها (47.057)عامل وعاملة عن عام 2013، حيث كان اجماليهم (1.598.366)عاملا وعاملة.
- توافر خطط مرحلية لتقليص نسبة القوى العاملة الوافدة لمصلحة القوى العاملة الوطنية أولاً ثم لصالح القوى العاملة العربية المتنقلة ثانياً: مازالت الوزارة مستمرة في سياسة التعمين وتنظيم مزاولة بعض المهن وذلك بهدف خفض معدلات القوى العاملة الوافدة

بسوق العمل ومن هذه الإجراءات:

1. قرار وزاري رقم (618/ 2013) بتنظيم مزاولة بعض المهن على العمُانيين فقط وهي:
   * مراقب حركة سيارات.
   * محصل ديون.
   * صراف.
   * أمين مخزن.
2. قرار وزاري رقم (617/ 2013) بإيقاف التصريح باستقدام القوى العاملة غير العمُانية في بعض الأنشطة حيث نص القرار بإيقاف استقدام القوى العاملة غير العمُانية لمدة (6) أشهر في منشآت القطاع الخاص ضمن الأنشطة التالية:
   * ورش النجارة. - * ورش الألمنيوم.
   * ورش الحدادة. - * مصانع الألمنيوم.

   ويستمر التصريح ببدل مغادر للمهن المندرجة ضمن هذه الأنشطة.
3. ضوابط فترة تصحيح الأوضاع (مايو – يونيو/ 2015) ويشمل تصحيح أوضاع القوى العاملة التاركة لأعمالها وكذلك القوى العاملة الوافدة على رأس العمل داخل السلطنة.

- توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة: حيث تضمنت أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمُان 2020) إلى زيادة مشاركة المرأة العمانية في سوق العمل ومنها جاء انعقاد ندوة المرأة العمُانية خلال الفترة من 17-19 أكتوبر 2009، تأكيدا للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم- حفظه الله ورعاه. على أن الإنسان العماني ذكر كان أم أنثى هو هدف التنمية وغايتها.

- **<u>الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية:</u>**

- يفيد التقرير إلى اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن.
- توافر مكاتب التشغيل الحكومية (قوى عاملة وطنية): حيث تسعى الوزارة وبشكل مستمر إلى تطوير خدمات التشغيل بالقطاع الخاص وشمل ذلك الإجراءات التالية:

أ- إنشاء المرافق وصالات التشغيل وتجهيزها بأحدث التقنيات بمحافظات ومناطق السلطنة.

ب- إنشاء مكاتب عمل لتشغيل القوى العاملة الوطنية في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية (مكتب واحد) ودولة قطر (مكتب واحد).

ج- المشاركة في معارض التدريب والتشغيل التي تنظمها بعض الجهات الحكومية والخاصة.

- توافر مكاتب تشغيل في القطاع الخاص: حيث بلغ إجمالي عدد المكاتب العاملة في نشاط

استقدام القوى العاملة الوافدة بالسلطنة (235) مكتبا بمختلف محافظات ومناطق السلطنة حتى نهاية عام 2014.

- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص (قوى عاملة ووافدة): حيث تم إصدار اللائحة التنظيمية لمزاولة نشاط استقدام القوى العاملة غير العمانية رقم (2011/1) لتنظيم عمل تلك المكاتب.
- توافر خدمات التشغيل الالكترونية:

* تم اتخاذ الإجراءات التالية في هذا الشأن:

- إطلاق النسخة الرابعة لموقع الوزارة على شبكة المعلومات الدولية، ومن ضمن الخدمات الإلكترونية التي يقدمها هذا الموقع تقديم خدمات لأصحاب الأعمال وخدمات للباحثين عن عمل وخدمات للمقيمين والزوار.

- تم استحداث برنامج الترشيح الإلكتروني على الموقع الإلكتروني حيث يسمح بإمكانية الاطلاع والترشح لفرص العمل الشاغرة في منشآت القطاع الخاص والمسجلة بوزارة القوى العاملة، كما يسمح لأصحاب العمل الاطلاع على المترشحين وإدخال نتيجة الترشح.
- برنامج حماية الأجور: يتم فيها التأكد من حصول العامل على أجره في الوقت المحدد له.

- **<u>الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني ما بين التعليم الأساس والتعليم العالي :</u>**

- يفيد التقرير إلى أنه تم **اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب المهني والتعليم التقني**.
- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2014: (مرفق الجدول).
- نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتعليم عام 2014 : (مرفق الجدول).
- بيان نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014: (مرفق الجدول).
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني: حيث ساهمت الزيادة في إعداد الكليات وتطوير نظمها وبرامجها التعليمية والتدريبية وتنويع تخصصاتها الدراسية في مضاعفة الطاقات الاستيعابية بالتعليم التقني حيث بلغ عدد الطلبة من خريجي شهادة دبلوم التعليم العام الذين تم قبولهم من مركز القبول الموحد للالتحاق بالكليات التقنية (10262) طالبا وطالبة في العام الدراسي

2014 / 2015، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين في الكليات التقنية في نفس العام الدراسي (39578) طالبا وطالبة.

- كما تشير المعلومات المتعلقة بالمتدربين الملتحقين ببرامج التدريب المهني بالمراكز وبمعاهد تأهيل الصيادين إلى أن عددهم قد زاد من (3133) متدربا ومتدربة في العام التدريبي 2013/ 2014 إلى (3439) متدربا ومتدربة في العام التدريبي 2015/2014.
- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي: حيث قامت الوزارة بإعداد وتطوير برامج وأنظمة التدريب المهني المختلفة بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل العُمانى من خلال إعداد منظومة للتدريب المهني والتعليم التقني تضمنت تحديد مسارات التدريب والتأهيل بمراكز التدريب المهني وفرص مواصلة التعليم العالي بالكليات التقنية وذلك بالتعاون مع منشآت القطاع الخاص.
- شمول التعليم الأساسي بموضوع التربية المهنية والتكنولوجية.

مرفق

الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني خلال الفترة 2013 – 2014 م

م	البيان	العام الأكاديمي						نسبة التغير (%)		
		2013 / 2014م			2014 / 2015م			2014 / 2015م		
		النوع	المقبولون	المسجلون	الخريجون	المقبولون	المسجلون	الخريجون	المقبولون	المسجلون	الخريجون
1	الملتحقين بالتعليم التقني للعام الأكاديمي 2014/ 2015م	ذكر	6127	24119	3771	6074	22379	2590	%0.9	%7.2	%31.3
		أنثى	3578	16239	2627	4188	17191	2158	%17	%5.9	%17.9
2	الملتحقين بمراكز التدريب المهني الحكومية ومعهدي تأهيل الصيادين والدورات التدريبية القصيرة	بلغ العدد الإجمالي للمتدربين الملتحقين بمراكز التدريب المهني الحكومية ومعهدي تأهيل الصيادين والمتدربين بالدورات التدريبية القصيرة للتأهيل المهني عام 2013م (3133) متدربا ومتدربة			بلغ العدد الإجمالي للمتدربين الملتحقين بمراكز التدريب المهني الحكومية ومعهدي تأهيل الصيادين والمتدربين بالدورات التدريبية القصيرة للتأهيل المهني عام 2014 (3439) متدربا ومتدربة					
3	الملتحقون بالمؤسسات التدريبية الخاصة على نفقة الحكومة	ذكر	1783		1996			%11.9		
		أنثى	538		201			%62.6		
4	الملتحقون بالمؤسسات التدريبية الخاصة على نفقتهم الخاصة.	لايوجد								

(6) وزارة العمل / دولة فلسطين :

- **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.

- **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:**

- تقدر نسبة البطالة في عام 2014 على المستوى الوطني 27 % بين الذكور تقدر بـ 24% بينما الإناث تقدر بـ 38%.
- تصنيف العمالة بين النشيطين اقتصاديا: العمالة الوطنية (917 ألف).
- نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور 71.5% وبين الإناث 19.4%.
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2014 تقدر بـ 27.9% في المناطق الحضرية، 18.5% في المناطق الريفية، 37.5% في المخيمات.
- أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشيطين اقتصادياً: بالنسبة للعمالة الوطنية تقدر بـ 27 %.
- كما أشار إلى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

- **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

أولاً:

- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني في بيانات تقدر بـ 47.6%.
- نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة تقدر بـ 32.9%.
- كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة (حسب الجنس) للذكور تقدر بـ 30.7% وللإناث تقدر بـ 42.1%.

ثانياً: رفع معدل النمو في الإنتاجية:

أ- نسبة الإنتاجية في عام 2014 تقدر بـ 3.7.

ب- نسبة النمو في الإنتاجية 2.6.

ج- جاري توافر خطط لزيادة الإنتاجية.

- **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 .
- توافر مكاتب التشغيل الحكومية وفى القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل فى القطاع الخاص.
- توافر خدمات التشغيل الالكترونية.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

- **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50% :**

- لم يتم اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني بصورة رسمية على المستوى الوطني، وذلك بسبب عدم معرفة الإدارة العامة للتدريب المهني بهذه الإستراتيجية.
- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2014 تقريبا تساوي (7-8)%. وبالنسبة للذكور تساوي (9-10)% تقريبا.
- نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014 تقريبا تساوي (5-6) %.
- جارى توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني: (من معوقات التنفيذ: الوضع السياسي والاحتلال، عجز في الموازنة، نقص في الموارد البشرية في المنظومة).
- جاري توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي: (من معوقات التنفيذ: عدم وجود نظام للتجسير لخريجي التدريب والتعليم المهني والتقني وخصوصاً الغير حاصلين على الثانوية العامة) .
- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية : مادة التكنولوجيا تدرس (من الصف الخامس أساسي إلى الصف الثاني عشر)، (من معوقات التنفيذ: عدم كفاية الأجهزة الحاسوبية بالنسبة لعدد الطلاب، المحتوى التعليمي للمادة لا يتوأم مع المرحلة العمرية للطلاب).

******

(7) وزارة القوى العاملة والهجرة/ جمهورية مصر العربية:

- **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربى للتشغيل 2010 – 2020 :**

- جارى توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل.
- لم يتم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل: وذلك نظرا

للظروف التي تمر بها البلاد لم يتم تنفيذ الإجراءات اللازمة لتقنين أوضاع العاملين بالقطاع غير المنظم.

- **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:**

- تقدر نسبة البطالة في عام 2014 على المستوى الوطني 12.9% بين الذكور تعادل 9.2% بينما الإناث تعادل 24.8 %.
- أشار التقرير إلى أنه جارى توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة.
- جاري توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

- **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

أولاً:

- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني تقدر بـ 15.4%.

- **الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :**

- جاري اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.
- جارى توافر خدمات التشغيل الالكترونية.
- جاري توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

- **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقنى والمهنى إلى 50%:**

- بيان نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم فى عام 2014 : 37%الحضر، 17% الريف، 12.5% تعليم فني
- بيان نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014 (في نظام التدريب والتعليم المهني والتقني لم يتم الفصل بين ذوي الاحتياجات الخاصة والمتدربين، حيث يسبق تنفيذ الدورات التدريبية إجراء عملية التوجيه المهني والذي بناء عليه يتم توجيه المتدرب للمهنة المناسبة له).
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني: إنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب.

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي: هناك ارتباط طبقاً لقرارات إنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب، والذي حدد اختصاصات الوزارة والعلاقة بين التعليم الفني والوزارات والجهات المعنية بالتدريب المهني.

******

(8) <u>وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية/ المملكة المغربية:</u>

- **<u>الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:</u>**

- تقدر نسبة البطالة في عام 2014 على المستوى الوطني 9.9% بين الذكور تعادل 9.7% بينما الإناث تعادل 10.4 %.
- **تصنيف العمالة بين النشيطين اقتصاديا:**

* **<u>العمالة العربية:</u>** حيث تم التأشير خلال سنة 2014، على (915) عقد عمل لفائدة إجراء عرب منهم 29% لفائدة الإجراء من ذوي الجنسية المصرية متبوعين بالجزائر بنسبة 23%، ثم التونسيين بنسبة 15.5%، فاللبنانيين بنسبة 12.7%، ثم الأردنيين بنسبة 7.3%، وأخيراً السوريين بنسبة 5.5%.

* **<u>العمالة الأجنبية:</u>** تم التأشير على (7681) عقد لفائدة الأجراء الأجانب خلال سنة 2014.

- نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور 65.3% وبين الإناث 22.3%.
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2014 تقدر في المناطق الحضرية بـ 14.8%، و في المناطق الريفية تقدر بـ 4.2%.
- توافر خطط مرحلية وإستراتيجية للحد من البطالة:
- سياسة إرادية لإنعاش التشغيل من خلال مواصلة تنفيذ برامج التشغيل القائمة (إدماج وتأهيل ومواكبة حاملي المشاريع في إطار دعم "التشغيل الذاتي")، ووضع السبل الكفيلة بتطويرها وتحسين أدائها على ضوء نتائج الدراسات التقييمية لها.
- تم وضع إجراءين جديدين (دعم المقاولات والجمعيات حديثة النشأة. تحسين نظام التكوين من أجل الإدماج مع توفير التغطية للمتدربين خلال فترة التدريب).
- إعداد إستراتيجية وطنية من أجل التشغيل لتشكل أداة لتعبئة الجهود في إدماج الشباب في سوق الشغل وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إحداث "لجنة وزارية للتشغيل" تضطلع تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، بمهمة تحديد التوجهات العامة لسياسات التشغيل وتتبع تنفيذها، وتدقيق الإجراءات العملية لإنعاش التشغيل وتنمية فرصة وتعزيز البرامج النشيطة للتشغيل.

- توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة: الخطة الحكومية للمساواة "اكرام" 2012 - 2016، التي تعتبر برنامج عمل يدعم التقائية السياسات العمومية في مجال ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة (المجال: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء).

- **<u>الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:</u>**

<u>أولاً:</u>

أ- تشير الإحصاءات إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني تقدر عام 2007 بـ 14.3%، وعام 2011 تقدر بـ8.4%.

ب- نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد بين القوى العاملة: عام 2007، 0.3% يعيشون بأقل من دولار أمريكي في اليوم حسب منسوب القدرة الشرائية. وعام 2011، انخفضت هذه النسبة إلى 0.2%.

- **<u>الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :</u>**

- منذ شهر فبراير 2015، تم تعيين مستشارين ملحقين بسفارتي المملكة المغربية المعتمدين بكل من دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة من أجل التنقيب عن فرص تشغيل الكفاءات المغربية بسوقي الشغل الإماراتي والقطري، وكذلك السهر على تتبع العمال والأطر المغاربة الملتحقين بكلا البلدين في إطار عروض العمل التي تتم تلبيتها عن طريق الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.
- **توافر مكاتب التشغيل:**
- **الحكومية:** هناك 75 وكالة محلية دون احتساب وكالات التشغيل بالخارج.
- **القطاع الخاص:** بعد مصادقة المغرب على اتفاقية العمل الدولية رقم 181 المتعلقة بوكالات التشغيل الخصوصية. وبعد صدور القانون 99 – 65 المتعلق بمدونة الشغل رقم 194- 03- 1 بتاريخ 11 سبتمبر 2003، لم تعد أنشطة الوساطة في سوق الشغل حكراً على القطاع العام، بل أصبح القطاع الخاص مساهماً فيه عبر إمكانيات إحداث وكالات خصوصية ومقاولات التشغيل المؤقت والوكالات الفنية التي تعمل بجانب من أجل تنظيم وتأطير سوق الشغل، وقد بلغ عدد وكالات التشغيل المرخص لها بممارسة الوساطة في سوق الشغل من طرف وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في شهر أكتوبر 2015، (54) وكالة خصوصية للتشغيل.

- جاري توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: حيث خصصت مدونة الشغل الكتاب الرابع للوساطة في الاستخدام وتشغيل الأجراء لا سيما المواد من 475 إلى 506 التي حددت شروط إحداث واشتغال وكالات التشغيل الخصوصية.

- **<u>الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:</u>**

- بيان نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم فى عام 2014 :

* (7246) التعاون الوطني.

* (391.332) قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني برسم 2014/ 2015.

- بيان نسبة الملتحقات الإناث بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014 :

*(2722) التعاون الوطني.

* (42%) قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني برسم 2014/ 2015.

- بيان نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014:

*(3500) التعاون الوطني.

* نظام التكوين المهني يسمح للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بمتابعة تكوينهم بما فيهم ذوي الإعاقة الذهنية والمكفوفين (قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني برسم 2014/ 2015).

- جاري توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني: إنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب:

* الرؤيا الإستراتيجية للإصلاح 2015 – 2030.

* الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021.

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي:

* تفعيل الممرات مع التعليم العالي وذلك تنفيذاً لاتفاقية شراكة مبرمة سنة 2014 من أجل تيسير ولوج خريجي مؤسسات التكوين المهني لأسلاك التكوين بالتعليم العالي.

* توجيه وإعادة توجيه التلاميذ بين نظامي التربية الوطنية والتكوين المهني وذلك في إطار رؤيا جديدة حول نظام الإعلام والتوجيه.

- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية : الشروع في انجاز برنامج لتثمين المسار المهني واكتشاف المهن لفائدة التلاميذ منذ سلك التعليم الابتدائي.